قوله اولا وحاصل عبارة شرح المجموع اذا انشق جلده بحيث وانقطع فصار بحيث يبدو منه ولم يمكن ايصال الماء الى ما يشاهد من باطنه بلا ضرر وجب ايصاله في الوضوء والغسل قطع به الجمهور منهم صاحب المهذب وصورة المسألة كما ترى بانشقاق الجلد الذي هو ظاهر نعلم فصور المسألة كما ترى بانشقاق الجلد الذي هو ظاهر وفي متن العباب وكذا باطن ثقب اي يجب غسله اذا كان الثقب في اللحم فيلزمه غسل ما ظهر بقطع الله اي ما كان في حد الظاهر وفي متن العباب عند الكلام على غسل الرجلين ما نصه وكشج او حنا او دهن جامد في شقوق لم يضر ان لم يبلغ اللحم اه قال الشرقاوي في شرحه بان كانت الشقوق يسيرة ولم تجاوز الجلد الى اللحم ولا الظاهر الى الباطن فح يجب ايصال الماء الى جميعها كما لو ازالة ما فيها من شمع ونحوه بخلاف ما اذا الحشت حتى وصلت الباطن فلا يلزمه ايصال الماء الا الى ما في حد الظاهر ولو الباطن كما هو بسوط ثم قال يشكل عليه قول الجمهور المجموع عن اصحاب الا كان على رجليه شقوق وجب ايصال الماء الى باطن تلك الشقوق فان شك في وصوله لباطنها او باطن اصابع لزمه الغسل ثانيا حتى يتحقق الوصول اه وقد يجاب بان باطنا في الشقوق لا يستلزم ان يكون باطن الجلد بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلد اه كلام الشرقاوي وعبارة الشرقاوي وحاشيته على شرح الصغير على الارشاد قوله ما لم يصل الى الظاهر اي المراد به اول لحم يلي الجلد لا هذا باطن كباطن الفم فتأمل اولى نعم يأتي هنا ما مر في قولنا لا ساباني شعر يده الملاقية في محل القطع الذي هو الجلد يجب غسله دون ما بباشرته في اللحم الذي وراء الجلد فلا يجب غسله والا ظهر لا اه هذا مع ظهوره يسمى باطنا بخلاف ذاك انتهت ومنها نقلت

وهي

وهي نص فيما قلته فتأمله بانصاف بقي الكلام فيما اذا كان على العضو مثل يبس قشره وصار لا ينال ما تحته الا بشيء رجح الشرقاوي في الايعاب من كلام طويل مذكور في الاصل انه ان تشقق وجب غسل باطنه اعني ما ظهر منه بالتشقق حيث لم يخش منه ضرر فان لم يتشقق لم يجب الفتق ويكفي غسل ظاهره فلو انشق بعد وضوئه لم يلزمه غسل ما لم يعد الالتحام بقي الكلام في الشوكة اذا دخلت في عضو من اعضاء الوضوء او غيرها بالنسبة للجنب وعبارة التحفة يجب غسل محل شوكة لم تغص في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة الخ وقولها حتى استترت ليس بقيد فقد قال في شرح العباب بعد قول المغوي في فتاويه شوكة دخلت اصبعه يصح وضوءه والا كان لا يراها ظاهرا الا ما حوالية يجب غسله وهو ظاهر وما استتر لشوكة هو باطن فان كان لا بحيث لو نقش الشوكة بقي تعب الا بالانشقاق قال فتطهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر ح لا يصح وضوءه والا كان رأس الشوكة خارجا حتى نزعه اه ما نصه بتعين حمل الشق الاول عليها اذا حاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور راسها ح لانها في الباطن والثاني على ما اذا استتر راسها جزما من ظاهر الجلد لا بالغي جرد منها الخ فحمل قولها التحفة استترت على نحو ما مر حمل الظاهر الحد الباطن واعتمد الحجال الرملي الشق الثاني من كلام المغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها ثقبة وجب عليه قطعها ليصح وضوءه والا فلا ورايت في فتاوى الحجال الرملي انه عند الشك في كون محلها انفتح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)